1 Original Article Arab Journal for Security Studies 2021; Volume 37 Issue (1), 1-15

Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

The Application of General Deterrence Measures on Perpetrators of Premeditated Murder-Homicide Crime in Saudi Arabia

تطبيق عوامل الردع العام على مرتكبي جرائم القتل العمد في المملكة العربية السعودية

عياد عصويد عيد الشمري *
مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية

Aiyad Aswed Eid Alshammari *
Security Research Center, Naif Arab University for Security Sciences, Saudi Arabia
Received 29 Oct. 2020; Accepted 28 Dec. 2020; Available Online 01 Jun. 2021

Abstract

The present study seeks to verify the implementation of general deterrence measures on perpetrators of premeditated murder in the Kingdom of Saudi Arabia. The purposes of this study are to find out the clarity of that punishment, the promptness of its implementation, and people's conviction in its justice from the point of view of Saudi society. The study community included Saudis from various cultural backgrounds and geographical locations. In this study, the researcher used the descriptive and analytical approach and a questionnaire as a research tool. The study sample, which is a simple random one, consisted of 706 individuals. The researcher distributed the questionnaires to the sample members and used descriptive statistics to describe the characteristics of the primary data of the sample. The researcher relied on percentages, frequencies, and arithmetic means and standard deviations to answer the study questions and used the T-Test to find out the statistically significant differences in the study tenets attributed to the characteristics of housing type, gender, and marital status.

The study concluded with a set of results, the most important of which is the clarity of the punishment for premeditated murder among the sample members. Members of the sample, though a minority, believed that the punishment for premeditated murder in the Kingdom of Saudi Arabia should be carried out sooner. Most of the respondents to the questionnaire supported the justice of the death penalty as a punishment for premeditated murder.

Keywords: *Security Studies, General Deterrence, Premeditated Murder, Punishments, Saudi Arabia.*

المستخلص

سعت هذه الدراسة إلى التحقّق من تطبيق عوامل الردع العام بخصوص جريمة القتل العمد في المملكة العربية السعودية. وهدفت إلى معرفة وجهة نظر المجتمع السعودي في مدى وضوح تلك العقوبة، وسرعة تنفيذها، وإيمان الناس بعدالتها. وقد شمل مجتمع الدراسة عيّنات من السعوديين باختلاف خلفياتهم الثقافية والجغرافية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة للبحث. وتكوّنت عينة الدراسة، وهي عينة عشوائية بسيطة، من 706 أفراد، وقام الباحث بتوزيع الاستبانات على أفراد العينة. كما استخدم الباحث مقاييس الإحصاء الوصفي لوصف خصائص البيانات الأولية للعينة، واعتمد على النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة. واستخدم اختبار ت (T-Test) لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية في محاور الدراسة التي تعزى إلى خصائص نوع السكن، والجنس، والحالة الاجتماعية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وضوح عقوبة القتل العمد لدى أفراد العينة، واعتقاد بعض أفراد العينة، وهم أقليّة، بأن تنفيذ عقوبة القتل العمد في المملكة العربية السعودية ينبغي أن يتم بشكل أسرع، بينما عبّر أغلب أفراد العينة عن قناعتهم بعدالة العقوبة المطبقة على مرتكبي جرائم القتل العمد.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، الردع العام، جريمة القتل العمد، العقوبات، المملكة العربية السعودية.

Production and hosting by NAUSS

* Corresponding Author: *Aiyad Aswed Eid Alshammari*
Email: aaalshammari@nauss.edu.sa
doi: 10.26735/VVJB7157

1319-1241© 2021. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على إيجاد آلية لتسريع الإجراءات المتعلقة ببعض قضايا القتل العمد في المملكة العربية السعودية؛ لكي يتحقّق الردع المطلوب من العقوبة، خصوصًا فيمن ثبت بشكل قطعي ارتكابهم الجريمة العمد. كما أوصت الدراسة بإقامة محاضرات توعوية للشباب تذكرهم بعقوبة القتل العمد.

The study recommends the necessity of working toward finding a mechanism to accelerate the legal procedures relating to some cases of premeditated murder in the Kingdom of Saudi Arabia to achieve the required deterrence resulting from the punishment, especially in relation to those who were definitively proved to have committed murder. The study also recommends holding awareness-raising lectures for young people to remind them of the punishment for premeditated murder.

1. المقدمة

على الرغم من قدم المدرسة الكلاسيكية في علم الجريمة التي تعود إلى القرن الثامن عشر الميلادي على يد كل من العالمين الإيطالي سيزار بيكاريا والإنجليزي جيرمي؛ فإنها ما زالت فاعلة وقد جددها مجموعة من علماء الجريمة في العصر الحديث منهم: ستافورد وورر وغيرهما، وقد جاءت لتقنن العقوبة. وترى هذه النظرية أن العقوبة نوعان خاصة وعامة ولا يمكن أن تكون رادعة إلا إذا حققت شروطًا محددة.

ومن هذه الشروط: أن تكون هذه العقوبة واضحة للجميع: أي إن جميع الناس عندما توجه إليهم سؤالًا مفاده: ما عقوبة القتل العمد يجيبونك بشكل سريع، وهذا يدل على وضوح العقوبة. وأن تكون سريعة في التنفيذ: أي إنه كلما كان الزمن بين تنفيذ الجريمة وتنفيذ العقوبة قليلًا، أصبح فاعلًا ورادعًا؛ لأنه يبقى في ذاكرة الناس، وبالتالي يتحقق الردع العام. وأن تكون هذه العقوبة عادلة: أي يؤمن عامة الناس بأن هذه العقوبة عادلة، وأن يكونوا متيقنين من تنفيذها على الجميع؛ لذلك عمدت هذه الدراسة إلى عقوبة القتل العمد في المملكة العربية السعودية، وأرادت معرفة ما إذا كان هناك تطبيق لهذه العوامل: أي عوامل الردع العام من حيث الوضوح والسرعة في التنفيذ والإيمان بعدالة العقوبة من وجهة نظر عامة الناس في المملكة العربية السعودية، وهذا يعني أن الردع العام للعقوبة هو إجراء وقائي يهدف إلى منع الفرد الذي لم يرتكب جريمة، وذلك بالتفكير في العقوبة، أو ما يسمى بمبدأ اللذة والألم، أي إن التفكير في الألم وهو العقوبة يمنع الفرد من ارتكاب الجريمة، وهي اللذة (Akers and Seller, 2013).

والسبب الذي دعا الباحث إلى تحديد عقوبة الردع العام وليست عقوبة الردع الخاص، أن الردع الخاص موجه إلى الشخص مرتكب الجريمة لكيلا يرتكب الجريمة مرة أخرى، وهذا لا يتحقق في عقوبة القتل العمد؛ لأن الجاني هنا، غالبًا، إذا لم يحصل تنازل من أولياء الدم سينفذ في حقه القصاص، وهنا تعد عقوبة الردع الخاص ساقطة، ولكن هذا التنفيذ إذا انطبقت عليه الشروط؛ فإنه سيحقق الردع العام. وينبغي التأكيد على أن هذه الدراسة ليست اختبارًا لنظرية الردع، ولكنها عبارة عن اختبار لعناصر هذه النظرية والتحقق من مدى تطبيق هذه العناصر على عقوبة القتل العمد في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة

يعد الردع العام إجراءً وقائيًّا يستهدف الفئة غير المحكوم عليها في قضايا، أو الذين لم يرتكبوا جرائم بعد، وذلك لردعهم من ارتكاب أي جريمة مستقبلًا (Miller et al., 2015). ويحتوي الردع العام على عدة عوامل، قد يؤدي تطبيقها بشكل سليم إلى خفض نسبة جريمة ما.

وهذه العوامل هي: أن تكون هذه العقوبة واضحة للجميع، وسريعة في التنفيذ، وتحظى بالإيمان بعدالتها من الجمهور بشكل عام: أي سيتم معاقبة جميع من ارتكبها دون استثناء (Tomlinson, 2016; Cullen et al., 2014). ويعني ذلك أن هذه العوامل قد تكون مطبقة في جرائم القتل العمد في المملكة العربية السعودية، خاصة إذا ما عرفنا أن جرائم القتل العمد في المملكة العربية السعودية تعتبر هي الأقل من بين دول العالم، وذلك بمعدل 1.5 لكل 100 ألف من السكان (The World Population Review, 2020)، وقد يعود سبب هذا الانخفاض إلى تحقيق شروط الردع العام. وبناءً على ما سبق، فإن هذه الدراسة سعت إلى التحقق من مدى تطبيق عوامل الردع العام على عقوبة القتل العمد في المملكة العربية السعودية التي يمكن قياسها من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية: ما مدى وضوح عقوبة القتل العمد، والسرعة في تنفيذ العقوبة، والإيمان بعدالتها في المملكة من وجهة نظر المجتمع السعودي؟ بالإضافة إلى معرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية في محاور الدراسة التي تعزى إلى خصائص نوع السكن، والجنس، والحالة الاجتماعية.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق عوامل الردع

العام على جرائم القتل العمد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر السعوديين، والأهداف الفرعية المتمثلة في التعرف على مدى وضوح عقوبة القتل العمد، ومدى السرعة في تنفيذها، ومدى الإيمان بعدالتها من وجهة نظر السعوديين.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في ندرة الدراسات العربية التي تناولت موضوع الردع العام باعتباره يوفر وقاية من الجريمة، وخصوصًا جريمة القتل العمد في المملكة العربية السعودية بشكل عام؛ بالإضافة إلى تناولها مدى تطبيق العوامل أو الشروط المطلوب توافرها في عقوبة القتل العمد في المملكة العربية السعودية؛ لكي تكون رادعة وهي: الوضوح في العقوبة والسرعة في التنفيذ، والإيمان بعدالتها من وجهة نظر عامة الناس في المملكة العربية السعودية.

والأهمية العلمية المرجو تحقيقها هي القيام بإثراء المكتبة العربية بالأدبيات المتعلقة بهذا الجانب وفتح المجال لعمل دراسات لاحقة تتناول الردع العام في جرائم أخرى، وتكون مرجعًا علميًّا لذلك.

أما الأهمية العملية فإنها تتمثل في كونها مرجعًا مهمًّا يمكن من خلاله مراجعة آليات تطبيق عقوبة القتل العمد في المملكة العربية السعودية من حيث سرعة تنفيذها ووضوحها والتيقن من تنفيذها بشكل كامل وعادل، وذلك من خلال تصور المجتمع السعودي لها بشكل عام والذين لم يرتكبوا جرائم بعد؛ لأن العقوبة والإيمان بها موجهان بالأساس إلى عامة المجتمع؛ وذلك للردع من ارتكاب هذه الجرائم لاحقًا.

2. الإطار النظري

2. 1. مفاهيم الدراسة

عوامل الردع العام

يعرفها Akers وSeller (2013) بأنها: عبارة عن تحذير للذين لم يرتكبوا جرائم بعد؛ لثنيهم عن ارتكاب الجرائم مستقبلًا عن طريق تطبيق العقوبة على الجناة، وهذه العوامل هي: وضوح العقوبة وسرعة تنفيذها والإيمان بعدالتها.

القتل العمد

تعرفه الشريعة بأنه: قيام الجاني بإزهاق روح المجني عليه باستخدام وسيلة تدل بذاتها على قصده القتل (الحمادي، 2019). ويعرفه مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة بأنه: إنزال الموت المتعمد وغير المشروع بشخص من قبل شخص آخر (United Nation-Office on Drugs and Crime, 2019). وإجرائيًّا يعرف بأنه: قصد الجاني الشخص المجني عليه بنية القتل مع سبق الإصرار والترصد وإزهاق روحه.

عوامل الردع العام لجرائم القتل العمد

هي إجراءات وقائية تستهدف الأشخاص غير مرتكبي جرائم القتل العمد عن طريق توضيح العقوبة لهم وحتمية تطبيقها وسرعة تنفيذها على الجاني بشكل عادل؛ بهدف ثني الآخرين عن التفكير في ارتكاب أي جريمة قتل عمد مستقبلًا.

2. 2. نظرية الردع

ينبغي التأكيد على أن هذه الدراسة ليست اختبارًا لنظرية الردع العام، وإنما هي تختبر العناصر المكونة للنظرية بشكل منفرد، ومدى انطباق كل عنصر على عقوبة القتل العمد في السعودية، وهذه العناصر هي: وضوح عقوبة القتل العمد، السرعة في تنفيذها، إيمان عامة الناس بعدالتها.

وتنطلق نظريات الردع الحديثة من النظرية الكلاسيكية، ومستمدة بشكل رئيس من مقال: "الجرائم والعقوبات" الذي كتبه العالم الإيطالي سيزر بكاريا عام 1764م، وكذلك من كتاب "الأخلاق والتشريع" الذي كتبه العالم الإنجليزي جيرمي بنثام عام 1781م (Tomlinson, 2016). وقد دعا بكاريا في أطروحته إلى إصلاحات كبيرة في نظام العدالة الجنائية، بحيث تكون العقوبة واضحة وسريعة التنفيذ، وكذلك عادلة تتناسب مع الجريمة، "أي العقوبة على قدر الجريمة" (Bhattacherjee and Shrivastav-ab, 2018). أما بنثام فقد انطلق من فكرة أن الإنسان يمتلك إرادة حرة يستطيع من خلالها الموازنة بين الملذات المحتملة والآلام المحتملة؛ فالإنسان عقلاني بحيث يحسب التكلفة مقابل الفائدة والألم مقابل اللذة (Sitren, 2007).

ويمكن القول بأن نظرية الردع يمكن اعتبارها نظرية وحدات صغيرة Micro، ونظرية وحدات كبيرة Macro في الوقت نفسه؛ فالردع الخاص هو أحد أنواع نظرية الردع الذي يعني ردع الشخص مرتكب الجريمة من ارتكابها مستقبلًا، وهو يعتبر من الوحدات الصغيرة Micro, والردع العام هو الذي يعني ردع بقية أفراد المجتمع الذين لم يرتكبوا جرائم ويعتبر من الوحدات الكبيرة (Macro Tom-linson, 2016).

وتنقسم نظرية الردع إلى نظرية ردع عام، وهي موجهة إلى عامة الناس

وأخرى نظرية ردع خاص، وهي موجهة إلى الشخص مرتكب الجريمة لكيلا يعود إلى ارتكابها مرة أخرى، وفيما يلي نستعرض الردع العام:

2. 2. 1. الردع العام

قبل الإسهاب في الردع العام، لابد من الإشارة إلى النوع الآخر من الردع، وهو الردع الخاص، وهو الذي يعني ردع الشخص مرتكب الجريمة لكيلا يعود إلى ارتكابها مرة أخرى، ويمكن قياسه بمستوى العَود: "أي عَود الفرد نفسه إلى السجن"؛ فكلما كان العود مرتفعًا، دل ذلك على ضعف الردع الخاص للعقوبة، وكلما كان العود منخفضًا، دل ذلك على أن العقوبة تردع الفرد مرتكب الجريمة، وأن العقوبة ناجحة في خفض مستوى الجريمة (Akers and Seller, 2013). ويمكن القول بأن الردع الخاص هو نتيجة، ويؤدي إلى الردع العام، أي لا بد من تطبيق العقوبة على الجاني التي هي ردع خاص لكي نستطيع تحقيق الردع العام.

أما الردع العام وهو موضوع الدراسة؛ فإن الاهتمام ينصب عليه وليس على الردع الخاص؛ لأن الهدف هو التحقق من تطبيق عوامل الردع العام على عقوبة جريمة القتل العمد في المملكة العربية السعودية من خلال وجهة نظر عامة الناس؛ لأن الردع العام في الأصل نتيجة للردع الخاص، فعندما تطبق العقوبة على شخص ما، فإن ذلك يحقق ليس فقط معاقبة مرتكب الجريمة، وإنما يتعدى ذلك إلى ردع الآخرين من ارتكاب الجريمة، وتكون العقوبة هنا وسيلة أو أداة لتوصيل رسالة واضحة لبقية أفراد المجتمع، بأن من يرتكب الجريمة سيكون هذا مصيره (Lungisa et al., 2019).

ويشير Cheng وآخرون (2014) إلى أن نظرية الردع العام تم تطويرها لتصبح آلية للحد من مدى انخراط الناس في سلوك الانحراف، وإن هذه النظرية تعتمد في الأساس على الافتراض القائل: بأن السلوك البشري هو إلى حدٍّ ما عقلاني، وهذا يعني أن لدى الإنسان العادي القدرة العقلية الكافية لإدراك أن هذا العمل أو الجريمة يترتب عليه عقوبة محددة، ويستطيع إدراك مدى الألم الذي قد يتسبب له من جراء هذه العقوبة، وبالتالي يمكن أن يتأثر بالرسائل الكامنة في تطبيق العقوبة الرسمية، ويضيف أن التهديد بالعقوبة يمكن أن يردع الشخص من ارتكاب الفعل نفسه إذا كانت العقوبة موازية للجريمة، أي العقوبة على قدر الجريمة.

2. 2. 2. شروط الردع العام

ولكي يتحقق الردع العام فلابد من تحقق مجموعة من الشروط في العقوبة كفيلة بأن تكون رادعة، وهي: وضوح العقوبة لعامة الناس، السرعة في تنفيذها، إيمان الناس بأنها ستطبق على الجميع وبشكل عادل: أي أن يكون لدى الناس يقين كامل بتطبيقها دون إفلات أي أحد منها(Bhattacherjee and Shrivastavab, 2018) .

فالشرط الأول وهو وضوح العقوبة: يلزم منه أن تكون هناك لائحة بالعقوبة لكل جريمة بشكل مفصل ودقيق، وتكون معلومة لدى الجميع، وهذا يعني أيضًا الافتراض بأن عامة الناس لديهم القدر الكافي من العقلانية؛ لفهم هذه العقوبة بشكل واضح؛ فالمسؤولية هنا تقع بشكل أكبر على عاتق السلطات القضائية في توضيح العقوبة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة بشكل دقيق ومفهوم لعامة الناس، وتفترض أنه كلما كانت العقوبة واضحة بشكل جلي لعامة الناس تكون أكثر ردعًا للشخص الذي لم يرتكب جريمة ما؛ فالمعرفة الواضحة بالعقوبات تعطي الفرد تصورًا كافيًا للتكاليف المترتبة على مخالفة القوانين والتشريعات، وبالتالي يؤدي إلى امتثال الفرد للقوانين وعدم ارتكاب أي جريمة، وبذلك يتحقق من العقوبة الردع العام (Brendel and Trang, 2019; Sitren, 2007). وتفترض هذه الدراسة أن عقوبة القتل العمد واضحة لدى عامة الناس بالشكل الذي يردعهم من ارتكاب هذه الجريمة؛ خوفًا من العقاب، وتؤكد أنه كلما كانت العقوبة واضحة، عزف الناس عن ارتكاب الجريمة.

والشرط الثاني وهو تنفيذ العقوبة بشكل سريع: لأنه لا يمكن أن تكون العقوبة رادعة ردعًا عامًا مالم تتم عقوبة القتل العمد بشكل سريع، وهنا فقط تحقق الردع العام. فكما يشير Trang و Bren-del (2019) إلى أن السرعة في تنفيذ العقوبة تكون أكثر رعبًا للجمهور بشكل عام من العقوبة المؤجلة، وذلك أنها تبقى في الذاكرة، ويسهل الربط بين الجريمة والعقوبة، أما إذا تأخر تنفيذ العقوبة فإن الربط بين الجريمة والعقوبة يكون ضعيفًا، وبالتالي تقل فرصة تحقيق الردع العام. ويشير أيضًا Tomlinson (2016) إلى أن بنثام اقترح سرعة تنفيذ العقوبة بعد الجريمة مباشرة؛ لأن التسريع جزء لا يتجزأ من الحفاظ على تفوق العقوبة على الجريمة، إلا أن شرط السرعة في تنفيذ العقوبة لم يلقَ الدعم الكافي كما لقيته الشروط الأخرى مثل: (اليقين من تنفيذها بشكل عادل، وضوح العقوبة).

وقد جادل بعض علماء الاجتماع والجريمة في أنه ليس هناك صلة بين السرعة في تنفيذ العقوبة والردع العام، وقد عللوا ذلك بأن التأخير في التنفيذ أمر طبيعي لكي يأخذ التحقق من الجريمة، وتجميع الأدلة المرتبطة بها والشهود وغيرها وقتًا كافيًا، ولكن هذا لا ينفي تأثير السرعة في تنفيذ العقوبة على ردع الأفراد عن ارتكاب الجريمة؛ فالعقوبة كلما كانت سريعة التنفيذ تكون رادعة في جرائم

القتل العمد، ما يجعلها عالقة في أذهان الناس، وربما يؤخر تطبيق عقوبة القتل العمد في المملكة العربية السعودية صعوبة الإجراءات التي تسبق عملية الإدانة والتنفيذ، وربما يكون هناك مفاوضات مع الطرف الآخر: أي أهل المقتول للتنازل وإعطائهم بعض الوقت، أو أن يكون أحد أولياء الدم قاصرًا فيُنتظر حتى يبلغ الحلم؛ فإما أعفى وإما اقتص. وسنبين في جزئية منفصلة الإجراءات القضائية المتبعة في المملكة العربية السعودية في تنفيذ حكم القتل العمد على الجاني.

أما الشرط الثالث الأخير وهو الإيمان بعدالة العقوبة واليقين من تنفيذها على الجميع وبشكل عادل: أي أن تكون العقوبة موازية للجريمة. فقد ذكر Tomlinson (2016) في دراسته عن شروط الردع، أن اليقين من تنفيذ العقوبة بشكل عادل حظي باهتمام بالغ بين الباحثين، وقد أجري كثير من الاختبارات عن مدى أهميته في عملية الردع، فهذا الشرط ينطلق أساسًا من تصور الناس لهذه العقوبة، وبالتالي تصور قناعاتهم من خلال السؤال المباشر لهم عن مدى إيمانهم بعدالة العقوبة، وهو أمر ضروري لمعرفة ما إذا كانت هذه العقوبة رادعة ردعًا عامًّا أم لا. ويضيف Bhattacherjee وShrivastavab (2018) أن اليقين يعني أن جميع المجرمين المحتملين سيدركون أن العقوبة واقعة عليهم لا محالة إذا ارتكب أي فرد منهم هذه الجريمة أو غيرها، وهذا يشمل سنَّ قوانين للعدالة الجنائية، لا تستثني أي فرد من أفراد المجتمع، وبالتالي يمكن معرفة مدى عدالة هذه العقوبة من خلال تصورات الناس عن ذلك، وإيمانهم بأنه لن يكون هناك فرد يفلت من العقوبة. والإجراء المتبع في المملكة العربية السعودية بعد تنفيذ العقوبة هو الإعلان عن التنفيذ، وبالأسماء وأسباب ارتكاب الجريمة والحكم الصادر بحق الجاني بالزمان والمكان بشكل مفصل.

ومن المهم ربط هذه الدراسة في نظرية الردع العام التي من شروطها الوضوح في العقوبة، والسرعة في التنفيذ، واليقين لدى الناس بأن هذه العقوبة ستطبق بشكل عادل على الجميع دون استثناء، والقتل العمد في المملكة العربية السعودية منخفض عالميًا، وقد يعود السبب في هذا الانخفاض إلى وضوح العقوبة، وهي القصاص، والسرعة في تنفيذها، وكذلك إيمان الناس بعدالتها ويقينهم من تطبيقها على الجميع إن لم يحدث تنازل من أولياء الدم، ويمكن التأكد من ذلك من خلال طرح أسئلة مباشرة على عامة الناس عن تصورهم عن العقوبة من حيث مدى وضوحها والسرعة في تنفيذها وكذلك عدالتها.

2. 3. القتل العمد

يستمد القضاء السعودي الأحكام المتعلقة بالقتل العمد من الشريعة الإسلامية، وتنقسم العقوبات فيه إلى حد وقصاص ودية وتعزير، وتقع عقوبة القتل العمد في قسمي القصاص والدية، فيطبق القصاص على الجاني إذا ثبتت عليه الجناية واعترف بذلك، ولم يحصل هناك عفو من أولياء الدم، سواء أكان مقابل الدية أم بلا مقابل، وتمر عملية تنفيذ العقوبة بمجموعة من الإجراءات والخطوات التي تسبق التنفيذ؛ ابتداءً من التحقق من هوية الجاني، وأنه فعلًا قام بذلك، ومرورًا بمفاوضة أولياء الدم وانتهاءً بتنفيذ العقوبة بحق الجاني إذا لم يحصل هناك تنازل (الصغير، 2015).

وهناك بعض الشروط التي ينبغي تحققها لإيقاع هذه العقوبة على الجاني، منها: أن يكون القاتل مكلفًا أي لا يكون صغير السن، وأن لا يكون لديه ضعف بالقدرات العقلية، كما يشترط فحص الجاني من قبل لجنة مختصة إذا كان هناك شك بقدراته العقلية، ويشترط اعتراف الجاني بالجريمة المنسوبة إليه، وهناك شروط أيضًا للاعتراف منها: أن لا يكون ارتكاب الجريمة حاصلًا تحت الإكراه، وأن يكون الاعتراف أمام جهة قضائية، ويكون اعترافًا صريحًا، ويشترط أيضًا معاينة مسرح الجريمة، وذلك بقيام منتدب من المحكمة بمعاينة مسرح الجريمة وقيام الجاني بتمثيل الجريمة (الطريسي، 2016؛ الصغير، 2015).

ويوضح موقع هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية (2020) الإجراءات التي من خلالها يتم تنفيذ حكم القتل العمد في المملكة العربية السعودية؛ وذلك أن عقوبة القتل لا يتم الحكم بها إلا على أشد الجرائم خطورة، وفي أضيق الحدود، ومن ضمنها القتل العمد، وهذا يتم بمقتضى حكمٍ نهائي صادر من محكمة مختصة بعد استكمال إجراءات النظر القضائي في جميع المحاكم بمختلف درجاتها، فلا بد من نظر القضية في محاكم الدرجة الأولى؛ نظرًا مشتركًا من قبل (3) قضاة، ثم تعرض على محكمة الدرجة الثانية، وهي محاكم الاستئناف حتى ولو لم يطعن في الحكم أحد الأطراف، ويتم نظر الحكم من قبل دائرة مشكلة من (5) قضاة؛ فإذا أيدّت محكمة الاستئناف الحكم فلا بد من عرضه على المحكمة العليا؛ لنظره من قبل (5) قضاة، وإذا أيّدت المحكمة العليا الحكم تكون مراحل النظر القضائي قد اكتملت.

ولا يتم تنفيذ العقوبة إلا بأمر من الملك أو من ينيبه، وتتولى النيابة العامة الإشراف على تنفيذ الأحكام الجزائية وفق الفقرة (ه) من المادة (3) من نظامها الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/56) 1409/10/24هـ الموافق 1989/5/30م، ومن ذلك الإشراف على تنفيذ أحكام القتل، حيث تتأكد قبل تنفيذ الحكم من سلامة الإجراءات المتبعة ونظاميتها، وسلامة تطبيق الحكم النهائي؛ إضافةً إلى التأكد من عدم توافر أي

مانع قد يترتب عليه وقف تنفيذ الحكم أو تأجيله؛ إضافة إلى ما تضمنته المادة (217) من نظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية في مادتها (256) من تشكيل لجنة لتشهد التنفيذ والتأكد منه بموجب المادة (260) من اللائحة.

ومن أوجه سماحة الشريعة الإسلامية وسعتها في هذا الصدد، فإنه يمكن صدور العفو عن المحكوم عليه بالقتل من قبل أولياء الدم باعتباره حقًّا خاصًّا لهم لا ينازعهم فيه أحد؛ مع التأكيد على حق المحكوم عليه بالقتل في حال وجود قُصَّر من أولياء الدم الانتظار حتى بلوغهم الرشد وطلبهم تنفيذ الحكم أو العفو، كما أن عقوبة القتل تسقط بتنازل فرد واحد فقط من أولياء الدم حتى ولو كان البقية يرفضون التنازل، ومن منطلق قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة: 32)، فإنه يتم بذل جهود حثيثة عبر لجان الإصلاح التابعة لإمارات المناطق بناءً على الأمر السامي رقم خ/8/547 وتاريخ 1420/11/03هـ الموافق 2000/02/08م لحث أولياء الدم على العفو عن القاتل، أو قبول الدية، وكثيرًا ما تتكلل هذه الجهود بالنجاح، استنادًا إلى أحكام الشريعة الإسلامية في هذا السياق، ومنها قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (فاطر: 18) وقوله تعالى: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ﴾ (الإسراء: 33).

وعلى اعتبار أن إيقاع عقوبة القتل على المرأة الحامل من الإسراف في القتل لما يترتب عليه من قتل نفسين بنفس ولغير ذلك من الاعتبارات الشرعية؛ فإن عقوبة القتل لا تنفذ على المرأة الحامل في المملكة العربية السعودية حتى تضع حملها، فإن وضعت حملها ولم تجد من يُرضع جنينها، فإن تنفيذ العقوبة يُرجأ حتى فطام جنينها، وقد تضمنت الفقرة (1) من المادة (214) من نظام الإجراءات الجزائية حق المحكمة التي أصدرت الحكم بالإدانة وتوقيع العقوبة في أن تأمر بتأجيل تنفيذ الحكم الجزائي لأسباب جوهرية توضحها في أسباب حكمها، على أن تحدد مدة التأجيل في منطوق الحكم، كما أكدت المادة (157) من اللائحة التنفيذية للنظام ضرورة إجراء كشف طبي بواسطة طبيب مختص للتحقق من الحالة الصحية للمحكوم عليها قبل تنفيذ عقوبة القتل، وأنه متى ما ظهر أن المحكوم عليها حامل أو نفساء أو مرضع، فيؤجل تنفيذ عقوبة القتل، حتى تضع حملها، وتنتهي مدة نفاسها، وتفطم وليدها.

وتظهر الأرقام والإحصاءات الصادرة من المنظمات الدولية انخفاض نسبة ارتكاب جرائم القتل العمد في المملكة العربية السعودية مقارنة بالأرقام العالمية (The World Population Review, 2020)، وتشير إلى انخفاض معدلات جرائم القتل في المملكة العربية السعودية بنسبة 1.5 لكل 100 شخص من السكان، وهذا الانخفاض ربما يكون خلفه الصرامة في تطبيق عقوبة القتل العمد، وذلك بالتأكد بشكل قطعي من ارتكاب المتهم هذه الجريمة واعترافه أمام الجهة القضائية دون إكراه وتمثيل الجريمة أيضًا، وهذه كلها تأتي في خانة اليقينية والعدالة في تطبيق العقوبة؛ بالإضافة إلى وضوح العقوبة لعامة الناس.

ومن خلال هذه الإجراءات التي استعرضناها يمكن القول بأن السبب في تأخير تنفيذ العقوبة، خصوصًا، في القتل العمد هو الاجتهاد من قبل السلطات القضائية في المملكة العربية السعودية في التروي في تنفيذ الحكم وفتح المجال للإصلاح والتوفيق بين أولياء الدم وأهل القاتل؛ وذلك لحثهم على التنازل أو قبول الدية.

3. الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات السابقة ما بين دراسات تناولت عوامل الردع العام، وقامت باختبار هذه العوامل والتأكد من تطبيقها على بعض الجرائم، ودراسات تناولت نظرية الردع العام بشكل عام ومدى وملاءمتها للواقع الحالي، وأخرى تناولت مدى صلاحية العقوبة وتحديدًا عقوبة الإعدام في تحقيق الردع العام.

وتدور دراسة (Bhattacherjeea and Shrivastavab, 2018) حول آثار استخدام قوانين الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الفساد: من منظور نظرية الردع العام. وتقوم باختبار الجرائم البيضاء، مثل: الفساد في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونقص المعلومات. ويمكن استخدام تكنولوجيا الحاسوب والإنترنت ووسائل التواصل، في كشف الفساد أيضًا، وتكون وسيلة فاعلة في يد الحكومات تحقق بها كشف الفساد بشكل سريع وفعال.

كما تختبر هذه الدراسة عناصر نظرية الردع العام، وذلك لمعرفة إلى أي مدى يمكن أن يسهم وضوح العقوبة وسرعة تنفيذها وتطبيقها على الجميع في الحد من جرائم الفساد، أو ما تسمى الجرائم البيضاء. وقد استخدمت الدراسة عينة مكونة من 90 دولة حول العالم في عام 2012، وتحصلت على المعلومات عن الأنظمة في هذه الدول عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن النتائج التي توصلت إليها: أن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تسهم في منع الفساد؛ وذلك بسبب وضوح قوانينها العقابية وسرعة تنفيذها على المخالفين.

وتشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في استخدام عناصر نظرية الردع العام في الإسهام في خفض نسبة الجريمة، وقد دلت النتائج على إسهام نظرية الردع العام في خفض الجريمة، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في تناولها جريمة الفساد أو الجرائم

البيضاء كمتغير آخر، بينما الدراسة الحالية تتناول القتل العمد في المملكة العربية السعودية؛ بالإضافة إلى الردع العام، وتختلف عنها أيضًا في كون الدراسة الحالية تستخدم بيانات أولية تم جمعها من عامة السعوديين بناءً على تصوراتهم عن مدى سرعة العقوبة ووضوحها وعدالتها في التطبيق، بينما هذه الدراسة تجمع البيانات من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي والنقد الدولي وغيرها وهي بيانات ثانوية.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في صياغة عناصر الردع العام التي من خلالها يمكن معرفة ما إذا كانت عقوبة القتل العمد يتحقق بها الردع العام، وما إذا كان هذا هو السبب في خفض نسبة جرائم القتل العمد في المملكة العربية السعودية من خلال تصور السعوديين لهذه العقوبة.

أما دراسة (Hong and Kleck, 2018) فقد تناولت تأثير الردع العام على عقوبة الإعدام، كما قامت بالإجابة عن هذا السؤال وهو: ما مدى تأثير عقوبة الإعدام على الردع؟ ويفترض أن الردع يكون قويًّا في الأيام القليلة التي تتبع الإعلان عن الإعدام، وذلك من خلال تحليل البيانات الواردة في الصحف والتلفزيون الرسمي، وقد وجدت أن التأثير يكون قويًّا فقط في الأيام الأولى التي تلي الإعدام. وقام الباحث بتحليل جرائم القتل في الولاية في الأيام الفردية من عام 1979 إلى عام 1998 وبلغت 372,555 يومًا، ولم يجد الباحث علاقة بين عقوبة الإعدام والقتل العمد سوى في الأيام التي تلي عملية الإعدام.

وتشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في افتراض أن العقوبة قد تكون رادعًا لارتكاب الجريمة بغض النظر عن كونه ردعًا عامًا أو خاصًّا، وتركز هذه الدراسة مثل الدراسة الحالية على القتل العمد، وتختلف عنها في المنهج المستخدم، وكذلك أداة الدراسة، فهذه الدراسة تعتمد على تحليل الصحف والقنوات الحكومية التي أشارت إلى القتل العمد بعد تنفيذ عقوبة الإعدام، وتبحث فيما إذا حققت هذه العقوبة ردعًا في انخفاض جريمة القتل العمد، بينما الدراسة الحالية تستخدم الاستبانة في معرفة تصورات المجتمع السعودي في مدى تطبيق عوامل الردع العام على عقوبة القتل العمد في المملكة العربية السعودية من خلال وضوح العقوبة وسرعة تنفيذها؛ فهذه الدراسة تبحث عن تصورات الجماهير عن هذه العقوبة الذين يمثلون هدف الردع العام الذي يعني إدراك عامة الناس عقوبة جريمة معينة، وبالتالي الامتناع عن ارتكابها؛ ليقينهم أن العقوبة ستكون مصيرهم بشكل حتمي لو أنهم ارتكبوا الجريمة.

وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة من حيث تناولها عقوبة الإعدام، وهي عقوبة القتل العمد، باعتبارها رادعًا لعامة الناس، كما استفادت منها في صياغة مشكلة الدراسة والأهداف وكذلك الإطار النظري.

أما (LEE, 2017) فقد أخذ نظرية الردع بجدية وناقش نظرية الردع والعقاب بشكل واسع، وهذه المقالة تعيد النظر في مفهوم الردع، وتدافع عن معقوليته، كما تطور نظرية الردع العميقة التي ترى أن الردع يكون أكثر مع العقوبات الداخلية، وليست الخارجية، وتبدأ في تفسير نظرية الردع التقليدية وانتقادها، ويقوم الباحث باختبار فرضية قدرة العقوبة على الردع، ثم يجيب عن سؤال مفاده: لماذا نظرية الردع التقليدية تتناسب مع العقوبة الخارجية أكثر منها عن الداخلية، وتبين من نتائج دراسة هيكلية نظرية الردع ونظرية الردع التقليدية: أن النظرية فشلت في التعامل مع الردع الجنائي بجدية، ويمكن التوسع في نظرية الردع من خلال تضمين العقوبات الداخلية والخارجية للمجرم في نظام العدالة الجنائية، والتوسع في الردع المفيد في نظام العدالة الجنائية الذي من شأنه أن ينجح في محاربة الجريمة.

وتشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الدراسة المتعمقة لنظرية الردع بشكلها التقليدي والحديث. أما الاختلافات فإن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في تناولها للنظرية بشكل مجرد من غير ربطها بجريمة معينة، وإنما بالعقوبات بشكل عام، بينما الدراسة الحالية تبحث في معرفة مدى تطبيق عوامل الردع العام على جريمة القتل العمد من خلال اختبار مدى سرعة وعدالة ووضوح العقوبة بالنسبة لعامة الناس، وهذا هو جوهر الردع في كون وضوح العقوبة وسرعة تطبيقها وعدالتها تمثل الردع عن ارتكاب الجريمة. واستفيد من هذه الدراسة في التوسع في مفهوم الردع بشكليه الحديث والتقليدي، وفي الإطار النظري، والتفصيل في نظرية الردع بشكل عام، وكذلك في نقد هذه النظرية.

وتبحث دراسة (Cheng et al., 2014) استخدام إنترنت العمل للأغراض الشخصية، وتقوم باختبار نظرية الردع العام؛ وذلك من خلال وضوح العقوبة المترتبة على استخدام إنترنت العمل لأغراض شخصية، ويقينية العقوبة: أي جدية أصحاب العمل في تطبيق العقوبة المنصوص عليها عند استخدام إنترنت العمل لأغراض شخصية، وكذلك سرعة تنفيذ هذه العقوبة. وقد قام الباحث باختبار نظريتي التحييد والردع العام في معرفة ما إذا كان الموظف يجد لنفسه العذر في استخدام إنترنت العمل لأغراض شخصية.

وتعني نظرية التحييد أن الشخص يضع لنفسه مبررات عندما يخالف النظام؛ وذلك لإبعاد نفسه عن اللوم مثل قوله: إن هذه المنظمة لا تعاملني بعدل أو إن هذه المخالفة لا يترتب عليها ضرر لشخص ما. وقام الباحث باختبار فرضيات هذه النظرية، واختبار

فرضيات نظرية الردع العام المتمثلة في سرعة تنفيذ العقوبة ووضوحها وعدالتها. وقد جمع الباحث البيانات من موظفي شركات الاتصالات والمؤسسات المالية الذين يستخدمون الإنترنت في العمل ولديهم نظام عقوبات منصوص عليه؛ يجرم استخدام الإنترنت لأغراض شخصية، وكان الاختبار متمثلًا في معرفة ما إذا كانت العقوبات واضحة، وأن تنفيذها كان سريعًا وبشكل عادل على الجميع. وقد استخدم الباحث الاستبانة الإلكترونية عن طريق الإيميل أداة للدراسة. ومن نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث: أن الموظفين يضعون لأنفسهم مبررات في استخدام الإنترنت لأغراض شخصية، مثل: أن تعامل الشركة معهم ليس عادلًا، وبالتالي وجدوا لأنفسهم العذر في كسر النظام، ولم يجدوا أن هناك علاقة قوية بين استخدام الإنترنت لأغراض شخصية في العمل ووضوح العقوبة وعدالتها وسرعتها.

وتشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اختبار فرضيات الردع العام المتمثلة في وضوح العقوبة وسرعة تنفيذها، وكذلك في حتمية تطبيقها بشكل عادل، وتشتركان أيضًا في أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في الوسيلة التي يجري التحقق من أن تطبيقها يحقق الردع العام، وهي استخدام الإنترنت في العمل لأغراض شخصية، أما الدراسة الحالية فتتناول عقوبة القتل العمد بناءً على تصور السعوديين، وتختلف أيضًا في اختبارها لفرضيات نظرية التحييد المتمثلة في خلق الموظف لنفسه مبررات في استخدام إنترنت العمل لأغراض شخصية.

وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في صياغة أسئلتها وبناء محاورها، ومؤشرات سرعة تطبيق العقوبة، ومؤشرات وضوح العقوبة، ومؤشرات الإيمان بعدالة العقوبة.

وتناولت دراسة (Fan and Zhang, 2011) سوء استخدام الحكومة الإلكترونية على أساس الردع العام، وقد قام الباحث بإجراء أربعة اختبارات عن الإجراءات الأمنية المضادة وتأثيرها على إساءة استخدام المعلومات وتأثيرها على سلوكيات المسؤولين في سياق مشاركة المعلومات الحكومية الإلكترونية على ضوء نظرية الردع العام. وقد أجرى اختبارًا لكل من: السياسة الأمنية، وبرنامج التوعية الأمنية، وممارسة المراقبة الأمنية، وبرامج الأمان الوقائي؛ وذلك لقياس مدى تحقق الردع العام. وقد جمع الباحث البيانات من خلال الاستبانة التي وزعت على 21 حكومة في مقاطعة شنقهاي.

وتوصل الباحثون إلى عدد من النتائج أهمها: يمكن أن تكون سياسة أمن المعلومات فاعلة فقط عندما يتم نقلها إلى الموظفين بوضوح، ويتم تنفيذ العقوبة بشكل جيد. وأن الوعي الأمني من أهم التدابير التي تحقق الردع العام، وتمنع الوقوع في مخالفة القانون، وعندما يدرك الموظفون أن المنظمة تقوم بمراقبة سلوكياتهم؛ فإن ذلك يحقق نتائج إيجابية في امتناعهم عن مخالفة القانون وسوء استخدام المعلومات. كما أن برنامج الأمن الوقائي يعد من أقوى الإجراءات لأمن الحكومة الإلكترونية.

وتشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن كلًا منها قام بإجراءات اختبار للتأكد من تحقق الردع العام، وتتفق أيضًا مع الدراسة الحالية في استخدام أداة الدراسة نفسها، وهي الاستبانة. وتختلف عنها في نوع الجريمة التي يجرى عليها اختبارات الردع العام، وهو سوء استخدام الحكومة الإلكترونية.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في صياغة الأهداف، وكذلك في مقارنة نتائجها مع النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، وكذلك في شرح ونقد نظرية الردع العام في فصل الإطار النظري والنظريات المفسرة للدراسة.

وتدور دراسة (Berk, 2005) حول مطالبات جديدة بعودة عقوبة الإعدام والردع العام، وتبحث في العلاقة بين نسبة القتل العمد وعقوبة الإعدام في الولايات المتحدة، وهل تحقق عقوبة الإعدام الردع العام المتمثل في ابتعاد الناس عن ارتكاب جرائم القتل العمد؟ وقد جمع الباحث البيانات من خلال إحصاءات رسمية من خمسين ولاية أمريكية على مدى 21 عامًا، وكان يقوم بجمع بيانات القتل العمد والجرائم الخطرة في كل ولاية وعدد عمليات الإعدام المنفذة في الولاية نفسها، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أنه لا توجد علاقة سببية بين معدل الإعدامات ونسبة الجرائم الخطرة والقتل العمد في العام نفسه. مع وجود مؤشر قوي على عدم تنفيذ عمليات الإعدام؛ ما يعزز فكرة: أن العقوبة لا تنطبق على الجميع.

وتشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في افتراض أن عقوبة القتل العمد قد تكون ردعًا عامًا، وتختلف عن الدراسة الحالية في كونها لم تختبر مدى فاعلية العقوبة نفسها، فقد ركزت على الإحصاءات بشكلها المجرد، وقارنت عدد الإعدامات بعدد الجرائم في كل ولاية، بينما الدراسة الحالية تقوم باختبار فاعلية العقوبة نفسها ومدى تطبيقها وشروط الردع من وجهة نظر عامة الناس؛ إذ إن هذه الدراسة توجه السؤال إلى الجمهور؛ لمعرفة تصورهم عن العقوبة، وما إذا كانت عادلة وسريعة في التنفيذ وواضحة لهم أم لا. وقد أستفيد من هذه الدراسة في معرفة العلاقة بين الجرائم الخطيرة والقتل العمد أحدها والردع العام، ويمكن أن تثري الإطار النظري خاصة في توضيح نظرية الردع العام.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة تتضح الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة لملئها، فهذه الدراسة تبحث في تطبيق عوامل الردع العام من وضوح للعقوبة والسرعة في تنفيذها والإيمان بعدالتها

على جريمة محددة، وهي القتل العمد، وفي مكان محدد وهي المملكة العربية السعودية؛ وذلك من خلال تصور المجتمع السعودي.

4. الإطار المنهجي

4. 1. منهج ومجتمع الدراسة

المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، وقد عرف العساف (2012) المنهج الوصفي بأنه: المنهج الذي يصف ويحلل ويفسر المعلومات والعلاقات المرتبطة بظاهرة معينة بطريقة موضوعية للحصول على نتائج علمية.

ومجتمع الدراسة هو المجتمع السعودي بشكل عام بمختلف فئاته وثقافاته وتوزيعاته الجغرافية.

4. 2. عينة الدراسة

إن العينة المستخدمة في هذه الدراسة هي العينة العشوائية البسيطة، وقد عمد الباحث إلى مراعاة التنوع في المجتمع السعودي من حيث المناطق والفئات، وكذلك التنوع الثقافي، وذلك ليكون تمثيل العينة للمجتمع بشكل أكبر، وبعد قبول المشاركين في المشاركة في الإجابة عن هذه الاستبانات، وزع الباحث 706 استبانات موزعة تقريبًا بشكل متساوٍ بواقع 20٪ لكل من المناطق السعودية الخمس: الشمالية والوسطى، والجنوبية، والغربية، والشرقية.

4. 3. أداة الدراسة

كأداة للدراسة فقد استخدمت الاستبانة الإلكترونية، التي تم توزيعها عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والإيميل على أفراد العينة من المجتمع السعودي، وقد راعت الاستبانة البساطة في طرح الأسئلة؛ وذلك لكون المجيبين من مختلف أطياف المجتمع، ومن فئات ثقافية مختلفة، خاصة وأن هناك بعض أفراد العينة ممن يحملون شهادة الثانوية فأقل. وقد اشتملت الاستبانة على ثلاثة محاور؛ بالإضافة إلى المعلومات الديمغرافية عن أفراد العينة.

وتغطي هذه المحاور عناصر الردع العام، وهي كالتالي: المحور الأول: مدى وضوح عقوبة القتل العمد في المملكة العربية السعودية. والمحور الثاني: مدى السرعة في تنفيذ عقوبة القتل العمد في المملكة العربية السعودية. والمحور الثالث: مدى إيمان الناس بعدالة عقوبة القتل العمد في المملكة العربية السعودية.

4. 3. 1. صدق وثبات أداة الدراسة

تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام صدق المحتوى،

جدول 1. البيانات الأولية لعينة الدراسة

Table 1 - Primary Data of Study samples

	البيانات الأولية	العدد	النسبة
نوع السكن	مدينة	597	84.56
	قرية	109	15.44
العمر	من 30 سنة فأقل	156	22.10
	أكثر من 30 إلى أقل من 40 سنة	283	40.08
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	197	27.90
	من 50 سنة فأكثر	70	9.92
الحالة الاجتماعية	أعزب	130	18.41
	متزوج	576	81.59
الجنس	ذكر	529	74.93
	أنثى	177	25.07
المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	100	14.16
	دبلوم	80	11.34
	بكالوريوس	391	55.38
	دراسات عليا	135	19.12
الدخل الشهري	أقل من 6,000 ريال	164	23.23
	من 6,000 إلى أقل من 10,000 ريال	160	22.66
	من 10,000 إلى أقل من 14,000 ريال	178	25.21
	من 14,000 ريال فأكثر	204	28.90

وذلك بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المختصين في علم الاجتماع في كلٍّ من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وجامعة الملك سعود بالرياض؛ وذلك للتأكد من أن الأداة تقيس أهداف الدراسة، وكذلك التأكد من ترابط المحاور ووضوحها، وكانت نسبة دقة قياس الاستبانة، وترابط المحاور 100٪ ونسبة وضوح العبارات 85٪. وقد قام الباحث بوضع الاستبانة في صيغتها النهائية بعد القيام ببعض التعديلات المقترحة من قبل المحكمين. أما ثبات الدراسة، فقد تحقق منه الباحث من خلال استخدام معامل الارتباط ألفا كرونباخ كما في جدول 2، وقد جاءت قيمة معاملات الثبات لمحاور الدراسة ما بين (0.717 - 0.849) وجاءت قيمة معاملات الثبات لمحور وضوح العقوبة 0.765 في حين جاءت قيمة معاملات الثبات لمحور السرعة في تنفيذ العقوبة 0.717 وجاءت قيمة معاملات الثبات لمحور عدالة

جدول 2 - معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الأداة

Table 1 - Alpha Cronbach coefficient to measure the reliability of instrument

المحور	عدد المفردات	ن	قيمة معامل الثبات
المحور الأول: وضوح العقوبة	3	50	0.765
المحور الثاني: سرعة تنفيذ العقوبة	3	50	0.717
المحور الثالث: الإيمان بعدالة العقوبة	4	50	0.849

جدول 3 - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات لمحور مدى وضوح العقوبة

Table 3 - Means, Standard Deviations and Trends for Clarity of Punishment

م	العبارة		الاستجابة					المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
1	كلما كانت العقوبة واضحة للجميع كانت رادعة لهم عن ارتكاب الجريمة	ك	439	17	21	33	196	4.44	0.899	مرتفع جدًا
		٪	62.18	2.41	2.97	4.67	27.76			
2	عقوبة القتل العمد واضحة بالنسبة لي	ك	404	19	14	13	256	4.43	0.852	مرتفع جدًا
		٪	57.22	2.69	1.98	1.84	36.26			
3	عقوبة القتل العمد واضحة للناس أيضًا	ك	264	15	32	54	341	4.14	0.896	مرتفع
		٪	37.39	2.12	4.53	7.65	48.30			
	المتوسط العام							4.34	0.67	مرتفع جدًا

العقوبة 0.848، وتعتبر هذه النسب مقبولة لغايات التحليل الإحصائي وتعميم الدراسة.

4. 4. الأساليب الإحصائية

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية في تفسير البيانات، منها معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات الأداة، والتكرارات والنسب والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدم اختبار ت (T-Test)؛ لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية في محاور الدراسة التي تعزى إلى: نوع السكن، الجنس، الحالة الاجتماعية. ويتم تحديد المستوى وفق التدريج المتصل التالي:

- مرتفع جدًا، ينحصر الوسط الحسابي بين (4.20-5).
- مرتفع، ينحصر الوسط الحسابي بين (3.40-4.20).
- متوسط، ينحصر الوسط الحسابي بين (2.60-3.40).
- منخفض، ينحصر الوسط الحسابي بين (1.80-2.60).
- منخفض جدًا، ينحصر الوسط الحسابي بين (1.00-1.80).

5.نتائج الدراسة

يتضح من الجدول 1 البيانات الأولية فيما يخص نوع السكن أن 84.56٪ من أفراد العينة يسكنون في المدينة، في حين يسكن 15.44٪ في القرية، ومعظم أعمار أفراد العينة ما بين أكثر من 30 سنة إلى أقل 40 سنة، بنسبة 40.08٪، في حين أن أقل الأعمار مشاركة من 50 سنة فأكثر ويمثلون نسبة 9.92٪، ويمثل ما بين 40 إلى أقل من 50 سنة من أفراد العينة ما نسبته 27.90٪، في حين يمثل أعمار 30 سنة فأقل 22.10٪ من أفراد العينة، ويمثل المتزوجون معظم أفراد العينة بما نسبته 81.59٪، في حين أن العزاب يشكلون 18.41٪ من أفراد العينة، ويشكل الذكور أغلب أفراد العينة بنسبة 74.93٪، في حين أن الإناث يشكلن 25.07٪ من أفراد العينة، ويحمل أغلب أفراد العينة الشهادة الجامعية بكالوريوس بنسبة 55.38٪، في حين أن الأقل يحملون الدبلوم بنسبة 11.34٪ من أفراد العينة. أما فئة الدراسات العليا فيشكلون نسبة 19.12٪ من أفراد العينة، ويشكل الذين يحملون المؤهل العلمي ثانوي فأقل ما نسبته 14.16٪ من أفراد العينة. أما بخصوص الدخل الشهري؛ فإن النسب متقاربة ما بين

جدول 4 - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات لمحور سرعة تنفيذ العقوبة.

Table 4 - Means, Standard Deviations and Trends for celerity of Punishment.

م	العبارة		الاستجابة					المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
1	سرعة تنفيذ العقوبة على الجاني يجعل الناس يرتدعون	ك	12	24	49	254	367	4.33	0.877	مرتفع جدًا
		٪	1.70	3.40	6.94	35.98	51.98			
2	سرعة تنفيذ العقوبة يجعلها عالقة في الذهن	ك	16	56	89	309	236	3.98	0.991	مرتفع
		٪	2.27	7.93	12.61	43.77	33.43			
3	يتم تنفيذ عقوبة العمد في السعودية بشكل سريع	ك	61	174	158	242	71	3.12	1.150	متوسط
		٪	8.64	24.65	22.38	34.28	10.06			
	المتوسط العام							3.81	0.747	مرتفع

22.66٪ لذوي الدخل من 6,000 إلى أقل من 10,000 ريال سعودي إلى 28.90٪ لذوي الدخل من 14,000 ريال فأكثر، بينما نسبة ذوي الدخل من 10,000 إلى أقل من 14,000 ريال 25.21٪ وذوي الدخل أقل من 6,000 ريال بنسبة 23.23٪.

5. 1. المحور الأول: مدى وضوح عقوبة القتل العمد في السعودية

تشير النتائج في الجدول 3 إلى وضوح العقوبة من وجهة نظر السعوديين بنسبة مرتفعة جدًّا بشكل عام، وذلك بمتوسط حسابي 4.34 وانحراف معياري 0.67، وقد تراوحت الإجابات ما بين المتوسطات الحسابية 4.14 إلى 4.44، حيث جاءت العبارة: كلما كانت العقوبة واضحة للجميع كانت رادعة لهم من ارتكاب الجريمة مرتفعة جدًّا بمتوسط حسابي 4.44 وبانحراف معياري 0.899.، وجاءت العبارة: عقوبة القتل العمد واضحة بالنسبة لي مرتفعة جدًّا بمتوسط حسابي 4.43 وانحراف معياري 0.852، وأخيرًا جاءت العبارة: أعتقد أن عقوبة القتل العمد واضحة للناس أيضًا مرتفعة بمتوسط حسابي 4.14 وانحراف معياري 0.896.

5. 2. المحور الثاني: مدى السرعة في تنفيذ عقوبة القتل العمد في السعودية

يبين الجدول 4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات لمحور سرعة تنفيذ العقوبة، وتشير النتائج إلى أن محور السرعة في تنفيذ العقوبة مرتفع بشكل عام بمتوسط حسابي بلغ 3.81 وانحراف معياري بلغ 0.747، وقد تراوحت إجابات العينة ما بين 3.12 إلى 4.33؛ حيث جاءت العبارة: سرعة تنفيذ العقوبة على الجاني يجعل الناس يرتدعون مرتفعة جدًّا بمتوسط حسابي بلغ 4.33 وانحراف معياري بلغ 0.877، والعبارة: سرعة تنفيذ العقوبة يجعلها عالقة في الذهن مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ 3.98 وانحراف معياري بلغ 0.991، وأخيرًا جاءت العبارة: يتم تنفيذ عقوبة القتل العمد في السعودية بشكل سريع متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ 3.12 وانحراف معياري بلغ 1.150.

5. 3. المحور الثالث: مدى الإيمان بعدالة عقوبة القتل العمد في السعودية

يبين الجدول 5 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات لمحور الإيمان بعدالة العقوبة، وتشير النتائج إلى أن الإيمان بعدالة العقوبة مرتفع جدًّا؛ وذلك بمتوسط حسابي بلغ 4.48 وانحراف معياري بلغ 0.586 بشكل عام، وتراوحت الإجابات ما بين 4.40 إلى 4.63، حيث جاءت العبارة: كلما كانت العقوبة عادلة ارتدع الناس عن ارتكاب الجريمة مرتفعة جدًّا بمتوسط حسابي بلغ 4.63 وانحراف معياري بلغ 0.682، وجاءت العبارة: أعتقد أني لن أفلت من العقاب لو ارتكبت جريمة القتل العمد مرتفعة جدًّا بمتوسط حسابي بلغ 4.49 وانحراف معياري بلغ 0.790، وجاءت العبارة: متيقن من تنفيذ عقوبة القتل العمد على من ارتكبها إذا لم يتنازل أولياء الدم مرتفعة جدًّا بمتوسط حسابي بلغ 4.43 وانحراف معياري بلغ 0.786، وأخيرًا جاءت العبارة:

جدول 5 - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات لمحور الإيمان بعدالة العقوبة

Table 5 - Means, Standard Deviations and Trends for people's belief in justice of Punishment.

م	العبارة		الاستجابة					المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
1	كلما كانت العقوبة عادلة ارتدع الناس عن ارتكاب الجريمة	ك	497	8	8	10	183	4.63	0.682	مرتفع جدًا
		٪	70.40	1.13	1.13	1.42	25.92			
2	أعتقد أني لن أفلت من العقاب لو ارتكبت جريمة القتل العمد	ك	430	10	15	27	224	4.49	0.790	مرتفع جدًا
		٪	60.91	1.42	2.12	3.82	31.73			
3	متيقن من تنفيذ عقوبة القتل العمد على من ارتكبها إذا لم يتنازل أولياء الدم	ك	396	8	15	38	249	4.43	0.786	مرتفع جدًا
		٪	56.09	1.13	2.12	5.38	35.27			
4	أعتقد أن عقوبة القتل العمد في السعودية عادلة	ك	406	15	20	38	227	4.40	0.880	مرتفع جدًا
		٪	57.51	2.12	2.83	5.38	32.15			
	المتوسط العام							4.48	0.586	مرتفع جدًا

جدول 6 - فروق المتوسطات في المحاور الثلاثة وفقًا للجنس

Table 6 - The Means Differences of Three Factors Stratified by Gender.

المتغير	الجنس (ذكر)			الجنس (أنثى)			قيمة ت (704)	قيمة p
	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	ن	المتوسط	الانحراف المعياري		
المحور الأول "مدى وضوح العقوبة"	529	4.376	0.65	177	4.232	0.70	2.509	0.012
المحور الثاني "سرعة تنفيذ العقوبة"	529	3.800	0.76	177	3.849	0.73	0.756-	0.450
المحور الثالث "الإيمان بعدالة العقوبة"	529	4.519	0.59	177	4.394	0.58	2.462	0.014

جدول 7 - فروق المتوسطات في المحاور الثلاثة وفقًا لمكان السكن (مدينة - قرية)

Table 7- The Means Differences of Three Factors stratified by Place (City-Village).

المتغير	مكان السكن (مدينة)			مكان السكن (قرية)			قيمة ت (704)	قيمة p
	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	ن	المتوسط	الانحراف المعياري		
المحور الأول "وضوح العقوبة"	597	4.327	0.68	109	4.410	0.55	1.191-	0.234
المحور الثاني "سرعة تنفيذ العقوبة"	597	3.811	0.75	109	3.820	0.71	0.106-	0.915
المحور الثالث "الإيمان بعدالة العقوبة"	597	4.488	0.59	109	4.486	0.57	0.026	0.979

أعتقد أن عقوبة القتل العمد عادلة مرتفعة جدًّا بمتوسط حسابي بلغ 4.40 وانحراف معياري بلغ 0.880.

5. 4. تقييم النتائج الإحصائية

من خلال تقييم النتائج الإحصائية بهدف التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية في محاور الدراسة التي تعزى إلى نوع السكن والجنس والحالة الاجتماعية فقد تبين ما يلي:

كما تشير النتائج في الجدول 6 توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعزى إلى الجنس، في محوري وضوح العقوبة عند

جدول 8 - فروق المتوسطات في المحاور الثلاثة وفقًا للحالة الاجتماعية (أعزب - متزوج)

Table 8 - The Means Differences of Three Factors stratified by Social Status (Single-Married).

المتغير	الحالة الاجتماعية (أعزب)			الحالة الاجتماعية (متزوج)			قيمة ت (704)	قيمة p
	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	ن	المتوسط	الانحراف المعياري		
المحور الأول «وضوح العقوبة»	130	4.254	0.75	576	4.359	0.64	1.634-	0.103
المحور الثاني «سرعة تنفيذ العقوبة»	130	3.795	0.81	576	3.817	0.73	0.298-	0.765
المحور الثالث «الإيمان بعدالة العقوبة»	130	4.433	0.64	576	4.500	0.57	1.183-	0.237

مستوى دلالة 0.012، ومحور الإيمان بعدالة العقوبة عند مستوى دلالة 0.014، ولا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في محور السرعة في تنفيذ العقوبة عند مستوى دلالة 0.450.

وتشير النتائج في الجدول 7 إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعزى إلى مكان السكن (مدينة - قرية) حيث مستوى الدلالة لمحور وضوح العقوبة 0.234 ومستوى الدلالة لمحور السرعة في تنفيذ العقوبة 0.915 ومستوى الدلالة لمحور الإيمان بعدالة العقوبة 0.979.

وتشير النتائج في الجدول 8 إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعزى للحالة الاجتماعية (أعزب - متزوج)، حيث مستوى الدلالة لمحور وضوح العقوبة 0.103، ومستوى الدلالة لمحور السرعة في تنفيذ العقوبة 0.765، ومستوى الدلالة لمحور الإيمان بعدالة العقوبة 0.237.

6. مناقشة نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق عوامل الردع العام على جرائم القتل العمد في السعودية، وتفرعت أهدافها إلى معرفة مدى تطبيق كل عامل من عوامل الردع العام المتمثلة في: وضوح العقوبة، وسرعة تطبيقها، ومدى الإيمان بعدالتها من وجهة نظر المجتمع السعودي، وفيما يلي مناقشة النتائج الواردة أعلاه.

أظهرت النتائج في البيانات الأولية لأفراد العينة أن أغلب أفراد العينة يسكنون في المدن بنسبة 84.56٪، وهذا يعني انطلاقهم من خلفيات متنوعة ومختلفة، واختلاطهم بفئات أكثر بحكم طبيعة سكان المدن في التوسع في العلاقات الاجتماعية والاختلاط بكافة فئات وأطياف المجتمع مقارنة بأهل القرى والأرياف، وبالتالي فإن إجاباتهم تكون أكثر دقة، كما أن أعمار أغلب أفراد العينة أكثر من 30 إلى أقل من 40 سنة، وحالتهم الاجتماعية متزوجون بشكل أكبر بنسبة بلغت 81.59٪، وهذا يدل على مستوى النضج الكافي لأفراد العينة للإجابة بشكل دقيق عن أسئلة الدراسة، ومن واقع الخبرة والتجربة؛ فهذه المرحلة العمرية تمثل قمة النضج العمري للإنسان، وكذلك بالضرورة يتحملون المسؤولية، وبالتالي تتسم إجاباتهم بالواقعية، وينظرون إلى الواقع من زاوية أكثر دقة من العزاب. أما على المستوى التعليمي؛ فإن نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية بكالوريوس بلغت 55,38٪ بين أفراد العينة، وهذا يعكس مدى المستوى التعليمي الجيد لأفراد العينة وانطلاق إجاباتهم من خلفية تعليمية مقبولة، كما يدل أيضًا على أن استقاءهم للمعلومات ليس فقط عن طريق التلقي، وإنما أيضًا عن طريق القراءة والاطلاع. أما جنس أفراد العينة فمعظمهم من الذكور بنسبة بلغت 74.93٪، وهذا يدل على أن القتل العمد محور اهتمام الذكور باعتبار أن أغلب جرائم القتل العمد تقع بين الذكور بشكل أكبر، سواء أكانوا جناة أم ضحايا (The World Population Review, 2020).

وأظهرت نتائج المحور الأول أن عقوبة القتل العمد في السعودية واضحة بشكل مرتفع، وقد جاءت العبارة: وضوح العقوبة يؤدي إلى ردع الناس عن ارتكاب الجريمة، وأن العقوبة واضحة بالنسبة لأفراد العينة بشكل مرتفع جدًّا، وهذا يدل على أهمية وضوح العقوبة باعتبارها رادعًا لعامة الناس من ارتكاب أي جرائم مستقبلًا. أما وضوح العقوبة للناس أيضًا، فجاءت مرتفعة، وهذا يدل على دقة إجابة عينة الدراسة، وذلك عندما أجابوا بوضوح العقوبة لهم بشكل كبير، في حين أجابوا بدرجة أقل عندما تعلق الأمر بوضوحها للآخرين، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Fan and Zhang, 2011) التي تؤكد أهمية وضوح العقوبة في تحقيق عملية الردع العام.

وأظهرت نتائج المحور الثاني أن السرعة في تنفيذ عقوبة القتل العمد في المملكة العربية السعودية تحقق الردع العام بشكل مرتفع، وعلى الرغم من أن النتائج أظهرت ارتفاع إجابات أفراد العينة؛ فإن سرعة تنفيذ العقوبة تعتبر الأقل تأييدًا من أفراد العينة؛ مقارنة بالعوامل الأخرى، ويعزو الباحث هذا إلى أن هناك أحيانًا تأخيرًا في تنفيذ

العقوبة بسبب الإجراءات القضائية، وذلك؛ لضمان التأكد بشكل كبير من ارتكاب الجاني للجريمة؛ بالإضافة إلى أن هناك مفاوضات تحصل بين أولياء الدم وأهل القاتل للتنازل، وهذه تحتاج بعض الوقت، ويحدث نتيجة ذلك تأخير في تنفيذ العقوبة، كما أن قصور أحد أولياء الدم يسبب تأخيرًا حتى بلوغه سن الرشد، ويعكس ذلك إجابة أفراد العينة على العبارة: يتم تنفيذ العقوبة بشكل سريع بالمحايدة، وهذا يدل على الدقة والواقعية التي يتمتع بها أفراد العينة، وكذلك إجابة أفراد العينة عن العبارة: كلما كانت العقوبة سريعة ارتدع الناس عن ارتكاب جريمة القتل العمد، وهذه الإجابة تدل أيضًا على إدراك أفراد العينة لأهمية أن يكون تنفيذ العقوبة بشكل سريع؛ ما يحقق الهدف من العقوبة؛ وهو هنا الردع العام، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Bhattacherjeea and Shrivastavab, 2018) التي دلت على أهمية السرعة في تنفيذ العقوبة على الجاني؛ لتحقيق الردع العام.

وأظهرت نتائج المحور الثالث: أن الإيمان بعدالة العقوبة يحقق الردع العام، تأييدًا ملحوظًا بشكل مرتفع جدًّا، وهذا المحور يعتبر أكثر المحاور تأييدًا من أفراد العينة، ويعزو الباحث الارتفاع الكبير جدًّا في تأييد أفراد العينة لعامل العدالة إلى استشعار الناس أهمية هذا العامل وإسهامه في تحقيق الأمن والاستقرار ورضاهم بشكل كبير عن القضاء السعودي في هذا الجانب وتحديدًا في جريمة القتل العمد، حيث تعتبر السعودية من أقل دول العالم في نسبة حدوث جرائم القتل العمد، (The World Population Review, 2020) وتأتي العبارة: كلما كانت العقوبة عادلة ارتدع الناس عن ارتكاب جريمة القتل العمد، الأكثر ارتفاعًا بين العبارات، وهذا يعكس مدى شبه الاتفاق بين جميع أفراد العينة من حيث المبدأ على أهمية العدالة في ارتداع الناس عن ارتكاب جرائم القتل العمد، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Cheng at el., 2014)، وهذا يدل على قناعة عامة الناس وإيمانهم بعدالة العقوبة في تحقيق الردع العام.

وأظهرت نتائج الفروق الإحصائية التي تعزى لخصائص الجنس، والحالة الاجتماعية، ونوع السكن، أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في محوري مدى وضوح العقوبة وعدالتها، ويعزو الباحث وجود هذه الفروق إلى أن جرائم القتل العمد تقع غالبًا بين الذكور، سواء أكانوا جناة أم ضحايا، وبالتالي يقع ذلك الاهتمام الأكبر بمدى وضوح العقوبة وعدالتها في دائرة اهتمامات الذكور أكثر من الإناث.

7. الخاتمة

7. 1. النتائج

في دراسة تطبيق عوامل الردع العام على جرائم القتل العمد في السعودية يظهر وضوح العقوبة والإيمان بعدالتها أكثر العوامل تأييدًا بين أفراد العينة، بينما عامل السرعة في تنفيذ العقوبة أقل هذه العوامل تأييدًا من أفراد العينة.

7. 2. التوصيات

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

- الاستفادة من وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في توضيح عقوبة القتل العمد.
- توضيح إجراءات تنفيذ عقوبة القتل العمد القضائية للناس وأن التأخير في تنفيذها يكون بهدف التحقق من مرتكبها بشكل قطعي، وبالتالي تحقيق العدالة.
- تعزيز الشعور الإيجابي لدى عامة الناس عبر التوضيح بالأرقام مدى انخفاض جرائم القتل العمد في السعودية مقارنة بغيرها؛ نتيجة تطبيق عوامل الردع العام.
- تنظيم وإقامة محاضرات وندوات توعوية؛ تستهدف الشباب وتحذرهم من خطورة جرائم القتل على الفرد والمجتمع.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

القرآن الكريم

الحمادي، محمد شاكر. (2019). عقوبة القتل العمد: دراسة نقدية لنص المادة 332 من قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ع. 69، ص. 316- 234.

الصغير، عبد العزيز. (2015). القصاص في الشريعة الإسلامية وفقًا للقانون السعودي. المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.

الطريسي، فهد. (2016). الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية. دار الكتاب الجامعي، الرياض.

العساف، صالح محمد. (2012). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. ط2، دار الزهراء، الرياض.

هيئة حقوق الإنسان السعودية. (2020). كيف يتم تطبيق عقوبة القتل في المملكة (الإعدام)؟ تم الاطلاع في 25 يوليو من https:// www.hrc.gov.sa/ar-sa/HumanRightsInSaudi/ Pages/hrs6.aspx

المراجع الأجنبية

Akers, R. L., Sellers, C. S. (2013). Criminological Theories: Introduction, Evaluation, and Application. 6th ed. Oxford University Press.

Berk, R. (2005). New claims about executions and general deterrence: Déja Vu all over again?. Journal of Empirical Legal Studies, 2(2), 303-330.

Bhattacherjee, A., & Shrivastava, U. (2018). The effects of ICT use and ICT Laws on corruption: A general deterrence theory perspective. Government Information Quarterly, 35(4), 703-712.

Cheng, L., Li, W., Zhai, Q., & Smyth, R. (2014). Understanding personal use of the Internet at work: An integrated model of neutralization techniques and general deterrence theory. Computers in Human Behavior, 38, 220-228.

Cullen, F. T., Agnew, R., & Wilcox, P. (2014). Criminological theory: Past to present: Essential readings. 5th ed. New York: Oxford University Press.

Fan, J., & Zhang, P. (2011, June). Study on e-government information misuse based on General Deterrence Theory. In ICSSSM11 (pp. 1-6). IEEE.

Hong, M., & Kleck, G. (2018). The short-term deterrent effect of executions: an analysis of daily homicide counts. Crime & Delinquency, 64(7), 939-970.

Lee, H. W. (2017). Taking deterrence seriously: The wide-scope deterrence theory of punishment. Criminal justice ethics, 36(1), 2-24.

Nzewi, O., Olutuase, S. O., & Lungisa, S. (2019). The mediating role of planned behaviour on deterrence initiatives aimed at managing local government workplace compliance. SA Journal of Human Resource Management, 17(1), 1-11.

Miller, J. M., Schreck, C. J., Tewksbury, R., Barnes J. (2015). Criminological theory: A brief introduction. 4th ed. Pearson Higher Ed.

Sitren, A. H. (2007). Testing deterrence theory with offenders: Assessing the effects of personal and vicarious experience with punishment and punishment avoidance on intentions to reoffend (Doctoral dissertation, University of Central Florida).

The World Population Review. (2020). Murder Rate by Country 2020. Retrieved June 15, 2020, from https://worldpopulationreview.com/country-rankings/murder-rate-by-country.

Tomlinson, K. D. (2016). An examination of deterrence theory: Where do we stand. Fed. Probation, 80, 33.

Trang, S., & Brendel, B. (2019). A meta-analysis of deterrence theory in information security policy compliance research. Information Systems Frontiers, 21(6), 1265-1284.

United Nation-Office on Drugs and Crime. (2019). Global Study on Homicide: Homicide trends, patterns and criminal justice response. Retrieved June 20, 2020, from https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/gsh/Booklet2.pdf.